



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



آليات التحوط من مخاطر سعر الصرف في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي

Exchange Rate risk in Islamic banks: The case of Dubai Islamic Bank

عبد الله بوزار^{1*}، أمال مصطفى قارة²

¹ جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مخبر تسيير المؤسسات، الجزائر.

² جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، الجزائر.

Key words:

Islamic banks

Hedging mechanisms

Exchange rate risks

Financial derivatives.

Abstract

This research aims to study the mechanisms of hedging against exchange rate risks in commercial banks, in general, and to shed light on Islamic banks through a case study of Dubai Islamic Bank. This is done by addressing the general framework of exchange rate risks, including the concept, characteristics, and types, in addition to the concept of risk management and how to manage exchange rate risks. The study also dealt with the unique considerations and challenges involved in implementing risk management strategies, and clarifying the mechanisms used to hedge against exchange rate risks, which are divided into internal and external mechanisms. The results of the applied study of Dubai Islamic Bank indicate that fluctuations in exchange rates effectively influence the increase in the severity of exchange rate risks in Islamic banks. The results also show a direct relationship between the values of the US dollar and the bank's performance, and an inverse relationship with the Euro and the British pound. The bank's management focused on external hedging mechanisms to counter exchange rate risks, excluding financial instruments that violate Islamic law and replacing them with Islamic financial derivatives, relying on unilateral commitments to buy/sell to cover exchange rate risks.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2024-11-09

القبول: 2025-01-19

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية

آليات التحوط

مخاطر سعر الصرف

المشتقات المالية.

يهدف هذا البحث الى دراسة آليات التحوط، من مخاطر سعر الصرف في البنوك التجارية، بصفة عامة، وتبسيط الضوء على البنوك الإسلامية، من خلال دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، وهذا عن طريق التطرق للإطار العام لمخاطر سعر الصرف، من مفهوم وخصائص وأنواع، إضافة الى مفهوم إدارة المخاطر وكيفية إدارة مخاطر سعر الصرف، كما تناولت الدراسة الاعتبارات والتحديات الفريدة، التي ينطوي عليها تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر، وتوضيح الآليات المستخدمة في التحوط، من مخاطر سعر الصرف والتي تنقسم الى آليات داخلية وأخرى خارجية، حيث تشير نتائج الدراسة التطبيقية لبنك دبي الإسلامي، الى أن التقلبات في أسعار الصرف، تؤثر بشكل فعال على زيادة حدة خطر سعر الصرف في البنوك الإسلامية. كما تدل على وجود علاقة طردية بين قيم الدولار الأمريكي ونتائج البنك، وأخرى عكسية مع اليورو والجنيه الإسترليني، حيث ركزت إدارة البنك في مواجهتها لمخاطر سعر الصرف على آليات التحوط الخارجية، مع الاستبعاد الأدوات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية واستبدالها بالمشتقات المالية الإسلامية؛ بالاعتماد على تعهدات أحادية لشراء/ بيع بكل أساسي لتغطية مخاطر سعر الصرف.

1. مقدمة

نظراً لأهمية إدارة المخاطر المالية بشكل عام ومخاطر سعر الصرف بشكل خاص في البنوك التجارية، ومن أجل فهم كيفية إدارة البنوك الإسلامية لهاته المخاطر واليات التحوط المتبعة ضد مخاطر سعر الصرف، تهدف هذه الدراسة إلى: التعريف بالمفاهيم الأدبية لإدارة مخاطر سعر الصرف واليات التحوط، إضافة إلى دراسة حالة بنك دبي الإسلامي وتحليل آليات التحوط المتبعة من طرف البنك خلال ادارته لمخاطر سعر الصرف.

2. مفهوم مخاطر سعر الصرف

في ظل العولمة المتزايدة وانفتاح الأسواق المالية، أصبح التعامل بالعملات الأجنبية جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة الاقتصادية والتجارية. ومع ذلك، فإن هذا الانفتاح يحمل في طياته مخاطر متعددة، لعل أبرزها مخاطر سعر الصرف.

1. 2. تعريف مخاطر سعر الصرف

يوجد عدة تعريفات لمخاطر سعر الصرف نذكر منها:

- خطر الصرف من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية وهو عبارة عن التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المرجعية للمؤسسة، و خطر الصرف هو الحدث الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة ويترتب عليه ربح أو خسارة، وتكون هذه الخسارة مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات. (ساسي وقريشي، 2011، صفحة 466)

- "خطر سعر الصرف حادثة مالية للتغيرات الحاصلة في سوق الصرف، حيث يتعلق بالمقبوضات والمدفوعات المحتملة بالعملية الأجنبية، والخاصة بصفقة مبرمة من طرف المؤسسة أو يراد إبرامها في المستقبل، أي أن خطر سعر الصرف يتعلق بالتغيرات المفاجئة للعملة" (مزياي، صفحة 85)؛

- تتمثل مخاطر سعر الصرف في درجة تقلب سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية، إضافة إلى حالة عدم التأكد حول السعر الذي من الممكن أن تبادل به العملة المحلية بعملة أجنبية مستقبلاً (الشكري والعامري، صفحة 24)؛

كما يعرفه (كويل، 2005، صفحة 9): برايان كويل، على أنه يتمثل في المخاطر التي تنجم عن التحركات العكسية لأسعار الصرف. هذه التحركات قد تؤدي إلى تقليل الدخل المحتمل أو زيادة النفقات المتوقعة لأي مؤسسة تقوم بالشراء أو البيع أو الاقتراض أو الإقراض بالعملات الأجنبية. بمعنى آخر يتوقف تعرض المؤسسات لمخاطر سعر الصرف على حجم الواردات والنفقات الخاصة بها، بالإضافة إلى حجم الاقتراض والإقراض لكل عملة.

2. 2. أنواع مخاطر سعر الصرف (Ahmed.leyla, 2015, p. 117):

- مخاطر الصفقات : هي المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض والاقتراض بالعملية الأجنبية إما على عدة مستويات ، أي أن

تعتبر البنوك بصفة عامة جزء لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، حيث تقدم خدمات مالية تهدف إلى تحقيق الوساطة بين اصحاب الفائض واصحاب العجز، وكما هو الحال مع البنوك التقليدية، فإن البنوك الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر المختلفة في عملياتها، بما في ذلك مخاطر سعر الصرف، حيث تنشأ مخاطر أسعار الصرف من التقلبات وعدم القدرة على التنبؤ بأسعار صرف العملات الأجنبية، مما يشكل مخاطر تؤثر على استقرار وربحية ميزانيات البنوك بصفة عامة، مما يفرض عليها اتباع إدارة فعالة واليات التحوط من مخاطر سعر الصرف كضرورة حتمية للحفاظ على الاستقرار وتخفيف الخسائر المحتملة وتعزيز أدائها المالي.

حيث تلعب البنوك التجارية والإسلامية دوراً حيوياً في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي، ومع تعاظم التجارة الدولية والتعاملات المالية عبر الحدود، أصبحت مخاطر سعر الصرف من أهم التحديات التي تواجهها هذه البنوك. إذ يتعرض سعر الصرف لتقلبات مستمرة نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية متعددة، مما يجعل من الضروري على البنوك اتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصولها وأرباحها من آثار هذه التقلبات.

تُعرف هذه الإجراءات بـ "آليات التحوط من مخاطر سعر الصرف"، وهي مجموعة من الأدوات المالية والاستراتيجيات التي تهدف إلى تقليل أو إدارة الخسائر المحتملة الناتجة عن تقلبات سعر الصرف. من بين هذه الأدوات العقود الآجلة، المبادلات المالية، خيارات العملات، وغيرها من الآليات التي تتيح للبنوك التحوط بفعالية ضد تلك المخاطر.

في هذه الدراسة، سنسلط الضوء على تجربة بنك دبي الإسلامي، كحالة دراسة لتطبيق آليات التحوط من مخاطر سعر الصرف. سيتم تحليل الأدوات المستخدمة في هذا البنك، وتقييم فعاليتها في إدارة تلك المخاطر ضمن البيئة المالية المتغيرة. ونحاول معرفة كيف يمكن للبنوك الإسلامية التي تلتزم بالشريعة الإسلامية، تبني هذه الآليات دون انتهاك مبادئها الأساسية، بناء على هذا، يمكن طرح الإشكالية التالية:

" كيف يمكن للبنوك الإسلامية تجنب مخاطر سعر الصرف؟

من هذا المنطلق، يمكن طرح الأسئلة التالية:

- كيف يتم تحديد مصادر مخاطر سعر الصرف؟
- ماهي الآليات المستخدمة في البنوك الإسلامية للتحوط من مخاطر سعر الصرف؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نقترح الفرضيات التالية:

- يمكن قياس تقلبات أسعار العملة مقابل العملات الأجنبية لتحديد مخاطر الصرف؛

- تتبع البنوك الإسلامية تقنيات التحوط الداخلية والخارجية الموافقة للشريعة الإسلامية لمواجهة خطر سعر الصرف.

3. إدارة مخاطر سعر الصرف

في العالم المعاصر، تلعب تقلبات أسعار الصرف دوراً مهماً في تشكيل القرارات المالية والتجارية للمؤسسات والشركات التي تنشط في الأسواق العالمية. هذه التقلبات قد تحمل في طياتها فرصاً لتحقيق أرباح إضافية، لكنها تشكل في ذات الوقت، مخاطر كبيرة قد تؤثر سلباً على استقرار المؤسسات وأدائها المالي. من هنا، يبرز مفهوم "إدارة مخاطر سعر الصرف" كأحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لحماية نفسها من آثار التقلبات المفاجئة في قيمة العملات.

3.1. مفهوم إدارة مخاطر سعر الصرف

إدارة المخاطر هي فرع من علم الإدارة وواحدة من أهم وظائف المؤسسات وجزء هام في الإدارة الإستراتيجية إذ تحاول هاته المؤسسات التحكم في المخاطر التي تهدد توازناتها المالية، من خلال تقييم تلك المخاطر وتسهيل عملية اتخاذ القرار المناسب لكل حالة على حدة، وفق منهج يستند على أساليب وطرق علمية واضحة وخطة مدروسة، يكون الهدف منها تأمين المؤسسة وزيادة قيمتها بأقل تكلفة ممكنة من أجل تحسين أداء هذه الإدارة.

حيث تندرج إدارة خطر الصرف ضمن وظيفة إدارة المخاطر والتالي فهي ليست قراراً حسب الوقت أو الظرف، بل هي قرار قاعدي تفاعلي، يقوم على مجموعة من العناصر يجب الأخذ بها والتأثير عليها لتجنب المؤسسة الدخول في نشاط هو بعيد عن صلاحياتها والسماح لها بالتفرغ لوظائفها الأساسية. ولا تستطيع المؤسسات إلغاء خطر سعر الصرف بشكل تام بل تهدف الى التخفيف من وطأته والتحكم في آثاره، من خلال وضع نظام معلومات يسمح بحصر كل ما له علاقة بهذا الخطر وتسخير الموارد البشرية والمادية لإتمام العملية على أكمل وجه، مما يمكن المؤسسة المالية من تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجيتها فعالة، وهذا بتنفيذ المهام المسندة إلى العمال بشكل ملائم، وفقاً لخطة العمل الموضوعية. (Peyrard, 1999, p. 107)

ومن بين المعلومات الواجب تفصيلها نذكر ما يلي: ()

- المصادر المختلفة لخطر سعر الصرف؛
- حالة سوق سعر الصرف؛
- التطورات الحالية والمستقبلية في العملات الأجنبية التي يتم التعامل بها؛
- الوضع الاقتصادي الكلي للدول التي تربطها علاقات تجارية ومالية مع المؤسسة؛
- المنتجات المالية المتوفرة في سوق الصرف والتي يمكن أن تستخدم للتحوط؛
- القدرة التفاوضية للمؤسسة مقارنة بعملائها وزبائنهم؛
- التشريعات المتعلقة بسعر الصرف المطبقة في بلد إقامة

تقوم المؤسسة بطرح سندات للاكتتاب، أو تقوم بالاستثمار بالعملية الأجنبية، وعند حدوث تذبذب في أسعار الصرف فإن المؤسسة في حال ارتفاع سعر العملة الأجنبية المستعملة في المعاملة تقوم بتسديد مبالغ أكبر من رأس المال المقترض، أما المؤسسة المستثمرة قد ينخفض رأس المال المسدد لها، والعكس صحيح.

• **مخاطر التحويل**: ينشأ هذه الخطر عند تحويل مبالغ الصفقات الأجنبية من الفروع إلى الشركة الأم، وهذا يستلزم استعمال سعر الصرف لتحويل حسابات الفروع الأجنبية بعملات الدول المقيدة بها إلى العملة المحلية للشركة الأم مما ينجم عنه خسائر بسبب الفرق في قيمة العملة.

• **مخاطر المنافسة**: في هذه الحالة تتأثر المؤسسة مخاطر تمس الوضعية التنافسية لمنتجاتها نتيجة تقلب معدل الصرف الحقيقي باعتباره مؤشراً وثيقاً بالتنافسية، كما انها تعمل على الرفع من أسعار منتجات المؤسسة أو خفضها بالنسبة لعملائها بالخارج، مما يؤثر على صادرات المؤسسة ووارداتها.

2.3. أسباب حدوث خطر سعر الصرف: (ناولو، 2020، الصفحات 78-79)

• **ظروف السوق**: حيث يتجاوب السوق وفق التقارير والمعلومات التي يتلقاها والتي تؤثر في قيمة العملات المتداولة، فأحياناً نجد تجاوباً من السوق لوضع معين يتسم بحساسية عالية، وعلى العكس في وقت آخر نجد ان التجاوب لنفس الوضع يختلف تماماً عن الوضع السابق، فالتقارير ومختلف التصريحات إضافة الى الإشاعات تؤثر بطريقة أخرى على الأسعار بدرجات متفاوتة؛

• **حجم العملة المتعامل بها والسيولة المطلوبة**: إن حجم الكتلة النقدية المتداولة وسرعة دورانها يلعبان دوراً كبيراً في تحديد سعر العملة؛

• **الخبرة والتحليل الفني للمتعاملين**: يعتمد المتعاملون في سوق تداول العملات الأجنبية على مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق وأحواله بحيث يتوقعون توجهات الأسعار وتغيراتها، حيث يعملون على هاته التوقعات من أجل تحديد القرارات الملائمة فيما يخص أسعار الصرف، و تعديلها أو إبقائها على ماهي عليه على حسب الضرورة والمصلحة؛

• **الطلب على العملة والقدرة على تنويع العمليات**: حيث ان الطلب على العملة بزيادته كلما كان أكثر صعب من عملية الحصول على سعر ملائم مما يرفع من قيمة العملة؛

• **التغيرات في الأسواق المالية**: التغيرات التي تحدث في الأسواق المالية تؤثر على قيمة العملات المتداولة، وذلك من خلال التغيرات في العرض والطلب على هاته العملة، فكلما ارتفعت أسعار الأسهم أو مردودية الاستثمار في السوق النقدي إلا وقد زادت أسعار هاته العملات المتداولة، والعكس صحيح.

المؤسسة والدول التي تربطها بها علاقات تجارية ومالية.

3.2. مراحل إدارة خطر سعر الصرف

تحتاج إدارة خطر سعر الصرف إلى خطة علمية ومنهجية قائمة على التحديد الدقيق لأهداف الإدارة المطلوب الوصول إليها، كما تحتاج إلى وجود فريق عمل ذو خبرة عالية في هذا المجال، حيث توجد العديد من المؤسسات التي تتبع أنماط إدارية متنوعة وفعالة لتسيير خطر سعر الصرف والتي حققت من خلالها الكثير من النجاحات والإنجازات، إلا أنها لا تعتبر أنماط جاهزة، أو نماذج يمكن اقتراحها، بل تبقى تجارب خاصة يمكن البناء عليها لتحديد معالم إدارة خطر سعر الصرف والتي يمكن حصرها في المراحل التالية: (R.Goldberg & H.Godwin : 1996, p. 103)

1 تحديد الهدف من إدارة خطر سعر الصرف: حيث تقوم على تحديد الاخطار المتعلقة بسعر الصرف وطبيعتها والمستويات المقبولة من المخاطر من وجهة نظر الإدارة العليا والمدة الزمنية الذي تغطيه هذه الإدارة؛

2 التنبؤ بأسعر الصرف: يحاول مدراء ادارة المخاطر تتبع سعر الصرف والمسار الذي ينتجه والتغيرات التي تحدث في المستقبل عن طريق التنبؤ، تلبية لمتطلبات استراتيجية التحوط الاختياري وهذا من اجل تحديد مراكز الخطر التي يتوجب التحوط منها، فإذا اشارت النتائج إلى تغيرات في صالح المؤسسة المالية، يتخذون الإجراءات اللازمة للاستفادة من هذه التغيرات لتحقيق عوائد من خلال المكاسب في سعر الصرف. وإذا دلت النتائج على تغيرات في غير صالح المؤسسة، أصبح من الضروري استخدام التقنيات الملائمة للتحوط.

3 العمل على قياس الوضعيات المفتوحة بالعملة الأجنبية: للعمل على قياس خطر سعر الصرف يجب التعرف على العملة المرجعية، ثم القيام بتحديد خطر سعر الصرف وأخيرا تحديد الوضعيات التي يكون عليها مستوى سعر الصرف؛

4 تحديد الاستراتيجية المناسبة لإدارة خطر سعر الصرف: هنا يتم تحديد الكيفية التي يجب التعامل بها مع هذا الخطر، ومن أجل اختيار الاستراتيجية الملائمة، على مدير المخاطر أن يقوم بتحديد استراتيجية تتوافق مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وأن يأخذ بالعوامل التي تساعد على نجاح إدارة خطر سعر الصرف. وعلى العموم يمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات في ثلاث مجموعات أساسية، استراتيجية التغطية الآجلة، استراتيجية المضاربة والاستراتيجية الاختيارية؛

5 الرقابة الداخلية: تشمل الرقابة الداخلية على التأكد من الجانب القانوني للأعمال التي يقوم بها مدير المخاطر، واختياراته المتعلقة بالمشتقات المالية والتي يمكن أن تسبب مخاطر أخرى إذا تم استخدامها بشكل غير مناسب. كما أنها تراجع طريقة إعداد التقارير ومدى مطابقتها للواقع واحترامها للدورية، والمعايير والاستمرارية. فرغم أهمية جراحة

المسير وفعاليتها في إدارة خطر سعر الصرف، إلا أنها تحتاج إلى ضوابط حاكمة وقيود متحركة حتى لا تحدث تأثيرات سلبية غير محمودة العواقب وهو ما تحاول تفاديه الرقابة الداخلية؛

6 تقييم فعالية إدارة خطر الصرف: ينبغي العمل على مراجعة وتقييم القرارات المتخذة في إطار إدارة خطر سعر الصرف من وقت إلى آخر، ويحتاج الأمر إلى تحليل علمي فعال يأخذ في معطياته المطالب المخصصة لذلك.

3.3. آليات التحوط من مخاطر سعر الصرف

◀ آليات التحوط الداخلية

وهي عبارة عن مجموعة من التقنيات والإجراءات التي يمكن وضعها بالمؤسسة المالية من داخل تنظيمها، وهذا بدون الاستعانة بأسواق أو شركاء أجنب، لكي تعمل على التقليل والتجنب لخطر سعر الصرف. وهي كالتالي: (بارة و صاري، 2014، الصفحات 236-237)

• اختيار عملة الفوترة: وهي العملة التي يتم بها تحرير عقود البيع وعقود الشراء الدولية، ولتفادي خطر سعر الصرف، فإن العديد من المؤسسات المالية، تختار تحرير صادراتها بالعملة الوطنية وتحاول الحصول من مورديها الأجانب على إمكانية التسديد لهم بالعملة الوطنية خاصة عندما تكون قابلة للتحويل كإجراء احترازي؛

• التأثير على الآجال: هذه الطريقة تعتمد على تعديل الآجال بشكل فردي، إما بتسريع أو تأخير مواعيد تسوية الالتزامات المالية، يعني التسريع دفع التزام مالي قبل موعد استحقاقه المحدد، بينما يشير التأخير إلى تسديد الالتزام المالي بعد مرور فترة على تاريخ استحقاقه.

• المقاصة الداخلية: تعمل المقاصة على تسوية الحقوق والالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، حيث تتم عن طريق تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة بين الاطراف بعملات متماثلة، بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي؛

• التجميع النقدي: تتمثل هذه الآلية في تحسين تسيير سيولة المجمع بالسماح بالتغطية الكلية أو الجزئية لاحتياجات بعض فروع المجمع بعملات مختلفة.

◀ آليات التحوط الخارجية

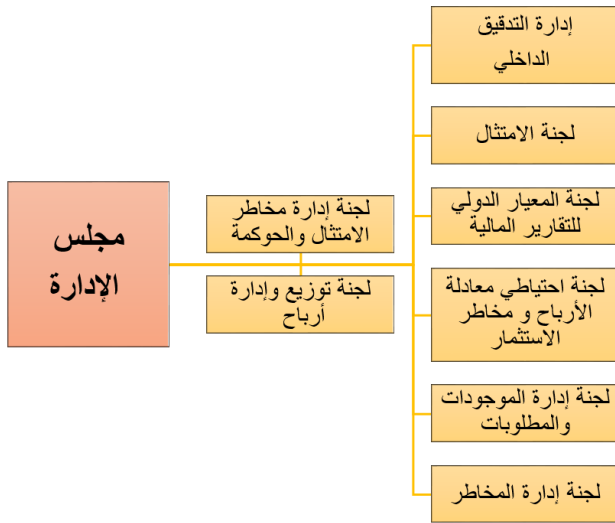
يقصد بالآليات الخارجية ما تقوم بها المؤسسة من إجراءات عند قيامها على انشاء علاقات تعاقدية مع أطراف خارجية لتغطية مخاطر أسعار الصرف، وهي تستوجب الدخول إلى الأسواق النقدية والأسواق الآجلة وكذلك أسواق المشتقات المالية. نذكر منها:

• العقود الآجلة: هي اتفاق يلزم الطرفين بشراء أو بيع كمية محددة من العملة الصعبة في تاريخ لاحق وبسعر ثابت يتم تحديده عند توقيع العقد. الهدف من هذا العقد هو إلغاء مركز

يمكن تلخيص هيكلية إدارة المخاطر في الشكل الموالي:

شكل 1

عنوان الشكل: هيكل إدارة المخاطر في بنك دبي الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2022

2.4. المركز المفتوح للعملاء الأجنبية الخاص بالبنك:

جدول 1

عنوان الجدول: المركز المفتوح للعملاء ببنك دبي الإسلامي 2022

(الوحدة: مليون درهم إماراتي)

الإجمالي	عملاء أخرى	اليورو	الجنيه الإسترليني	عملاء مجلس التعاون الخليجي	الدولار الأمريكي	الدرهم الإماراتي	
الموجودات المالية							
26489	752	-	-	-	0.113	25736	مقد وازمصة لدى البنوك المركزية
4606	580	197	20	115	3222	471	المستحق من البنوك والمستثمارات المالية
186042	4525	8	16	1129	39243	141120	موجودات مالية تمويلية واستثمارية إسلامية

الصرف، أي إلغاء المركز القصير عبر شراء العملة الصعبة، أو المركز الطويل من خلال بيعها. يتم تنفيذ هذه العقود بناءً على أسعار محددة مسبقاً، ولا تكون القيمة المقابلة بالعملية الوطنية مرتبطة مباشرة بتقلبات الأسعار. من الضروري أن يتزامن تاريخ استحقاق العقد مع تاريخ استلام الإيرادات أو دفع النفقات بالعملات الأجنبية.

● **مبادلات الصرف والعملات الأجنبية:** تعتبر عملية المبادلة وسيلة فعالة للمؤسسات الاقتصادية لاستغلال فائض العملات الأجنبية التي لا تحتاج إليها في الوقت الحالي. كما تُستخدم كوسيلة للتمويل، حيث تحصل المؤسسة على مبالغ ائتمانية لتمويل استثماراتها. ترتبط التدفقات النقدية الناتجة عن هذه العمليات بقيمة العملات الأجنبية، أو قد تتعلق بسداد الديون بأسعار فائدة ثابتة أو متغيرة. وهناك نوعان من المبادلات تُستخدم لتغطية مخاطر الصرف: مبادلات الصرف ومبادلات العملات الأجنبية.

● **خيارات الصرف:** هي عقود تمنح حاملها الحق (دون الالتزام) في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة معينة قد تمتد لأسابيع أو أشهر (LEGRAND & HUBERT, 2002, p. 131). يختلفت توقيت تنفيذ الخيار بناءً على نوعه؛ إذ يمكن تنفيذ الخيار الأمريكي في أي وقت خلال مدة العقد، بينما الخيار الأوروبي لا يمكن تنفيذه إلا في تاريخ الاستحقاق. يتمتع مشتري الخيار بحرية اختيار تنفيذ العقد أو عدمه، مقابل دفع علاوة للبايع عند إبرام العقد، وهذه العلاوة غير قابلة للاسترداد سواء استخدم المشتري حقه أم لا. بالمقابل، يلتزم بائع الخيار بشراء أو بيع العملات إذا قرر المشتري تنفيذ حقه في الخيار.

4. دراسة آليات الإدارة والتحوط من مخاطر سعر الصرف في بنك دبي الإسلامي

1.4. هيكلية إدارة المخاطر في البنك

يعد مجلس الإدارة مسؤول عن وضع منهج عام لإدارة كافة المخاطر وعن اعتماد استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر، وتبني منه: لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة مسؤولة بصورة عامة عن وضع استراتيجيات وآليات وسياسات وحدود إدارة المخاطر، لجنة توزيع وإدارة أرباح مسؤولة عن إنشاء احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار من قبل البنك وفقاً للوائح ذات الصلة. منهما تنبثق ست لجان فرعية:

- لجنة إدارة المخاطر؛
- لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات؛
- لجنة احتياطي معادلة الأرباح و مخاطر الاستثمار؛
- لجنة المعيار الدولي للتقارير المالية؛
- لجنة الامتثال؛
- إدارة التدقيق الداخلي.

4.3. قياس والتنبؤ بخطر الصرف:

1.3.4. قياس خطر الصرف:

شكل 2

عنوان الشكل: تقلبات أهم العملات الأجنبية (نموذج GARCH) للفترة 2021-2022

الدولار الأمريكي:



اليورو:



الجنية الإسترليني:



المصدر: موقع [vlab.stern.nyu.edu](https://vlab.stern.nyu.edu/volatility/VOL.GBP%3AFOREX-R.GARCH) (توحيظ يوم 04-06-2023) عبر لرابط: <https://vlab.stern.nyu.edu/volatility/VOL.GBP%3AFOREX-R.GARCH>

52228	1,024	7076	277468	المطلوبات المالية					198636	12809	22339	10322	244108	33360
1746	25	307	7937						6109	593	117	423	7243	694
-	-	193	389						2223	22	-	56	2304	(1915)
-	-	-	36						344	11	-	8	353	(317)
-	43	5	1292						1053	-	-	93	1146	146
50482	671	3541	97162						22080	7961	22222	6768	59033	38129
-	284	3028	170641						166825	4231	-	2970	174027	(3386)
استثمار في السكوك	استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	أخرى موجودة مدمجة	الإجمالي						ودائع التأمين	المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية	سكوك مصدرة	أخرى موجودة مدمجة	الإجمالي	صافي المركز المتوقع

المصدر: التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2022

من خلال الجدول رقم: 01، نلاحظ القيمة العادلة المركز المفتوح للعملات الأجنبية، حيث يأتي الدولار الأمريكي في الصدارة بصافي مقدار أكثر ما يعادل 38 مليار درهم امراتي، تليه عملات مجلس التعاون الخليجي، اما درهم امراتي، الجنيه الإسترليني واليورو حققوا صافي المركز المفتوح سالب مما يعني ان المطلوبات المالية أكبر من الموجودات المالية.

الخارجية في سياسته التحوطية، مراعاة لمخاطر عدم الامتثال الشرعي فإنه يستخدم المشتقات المالية الإسلامية:

1 تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات: تتمثل التعهدات الأحادية لشراء/ بيع العملات في تعهدات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. يتم تنفيذ المعاملات الفعلية في تاريخ التعهد خلال مبادلة العروض بالشراء/ البيع والقبولات بين الأطراف المعنية، وتسليم (مبادلة) العملات ذات الصلة بين الأطراف المعنية بشكل فوري.

2 عقود المقايضة الإسلامية: تعتمد عقود المقايضة الإسلامية على مبدأ الوعد الذي يصدره كل طرف لصالح الطرف الآخر لشراء سلعة محددة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل (في حال توافر شروط محددة والتي تختلف بين الوعدين، والتي لا ينفذ بموجبها إلا تعهد واحد منهما). أما فيما يتعلق بالمقايضة الإسلامية للعملات يتم تبادل سدادات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى تكلفة السلع ذات الصلة بعمليات مختلفة من خلال إبرام اتفاقية شراء/ بيع سلع بموجب "اتفاقية بيع بنظام المراجعة".

جدول 3

عنوان الجدول: القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة الإسلامية

(الوحدة: مليون درهم إماراتي)

المشتقة الإسلامية	إجمالي القيمة الاسمية 2022	إجمالي القيمة الاسمية 2021
تعهدات أحادية لشراء/ بيع	17929	23610
عقود المقايضة الإسلامية	3	229
الإجمالي	17932	23839

المصدر: التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2022

يوضح جدول (3) القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة، حيث يلاحظ انخفاض في إجمالي القيمة الاسمية للمشتقات المالية الإسلامية لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021، كما يعتمد البنك بكل شبه كلي على تعهدات أحادية لشراء/ بيع لتغطية مخاطر الصرف خلال كل من سنة 2021 و2022.

5. النتائج

- لتقلبات أسعار الصرف أثر فعال على زيادة حدة خطر سعر الصرف في البنوك؛
- وجود علاقة طردية بين قيم الدولار الأمريكي ونتائج البنك، وأخرى عكسية مع اليورو والجنيه الإسترليني؛

نلاحظ من الشكل (2): تقلبات نموذج GARCH لكل من الدولار الأمريكي، اليورو والجنيه الإسترليني خلال الفترة الممتدة من 01 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2022. هيث شهدت هذه العملات استقرار نسبي خلال سنة 2021، إلا أنها شهدت ارتفاع ملحوظ مع بداية 2022 خاصة في فترة الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث كان للحرب تأثير عكسي على سوق العملات الدولي (Chortane و Pandey، 2022)، لتصل لأقصى مستوياتها مع نهايات 2022، مما يعني ارتفاع في درجات مخاطر الصرف.

2.3.4. التنبؤ بمخاطر الصرف

يعتمد البنك في تنبؤه لمخاطر الصرف على اختبارات الضغط، من خلال استخدام نموذج للقيمة المعرضة للخطر (VAR)، كانت النتائج كالآتي:

جدول 2

عنوان الجدول: نتائج نموذج للقيمة المعرضة للخطر (VAR)

(الوحدة: مليون درهم إماراتي)

العملية	الزيادة/النقصان (%)	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2022	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2022
الدولار الأمريكي	-2 / +02	(579) / 579	487 / (487)
الجنيه الإسترليني	-2 / +02	(0.069) / 0.069	0.395 / (0.395)
اليورو	-2 / +02	(0.351) / 0.351	(2.89) / 2.89

المصدر: التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2022

يظهر جدول (2) أقصى ربح أو خسارة ممكنة على المركز المفتوح للعملات الأجنبية الخاص بالبنك عند الارتفاع أو النقصان بنسبة 02 بالمئة في سنة 2022 و2021، نلاحظ وجود علاقة طردية بين الدولار الأمريكي والمركز المفتوح للعملات خلال سنة 2021 و2022 معاً، نظراً لربط قيمة الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي.

وجود علاقة طردية بين الجنيه الإسترليني والمركز المفتوح للعملات في سنة 2021، أما بالنسبة لسنة 2022 فكان تأثيره عكسي على المركز المفتوح للعملات، حيث أدت الارتفاعات الكبيرة في تقلبات العملة إلى تقاطع درجة خطر الصف مما كان له أثر عكسي على البنك. أما اليورو فكان له أثر عكسي على المركز المفتوح للعملات خلال 2021 وخلال 2022 بدرجة أقل.

4. آليات التحوط

حسب التقرير المالي السنوي لسنة 2022 لبنك دبي الإسلامي، فإن البنك يركز البنك بشكل أكبر على آليات التحوط

-المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.

الياس بن ساسي، و يوسف قريشي . (2011). التسيير المالي (الادارة المالية). عمان- الاردن: دار وائل للنشر.

برايان كويل. (2005). "أسواق العملات الأجنبية"، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، . مصر: دار الفاروق، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

طارق عبد العال حماد. (2003). إدارة المخاطر: أفراد-إدارات-بنوك. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية، .

عبد الحق بوعتروس. (2005). أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية. 12.

علي عبد الله شاهين. (2005). إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل، في فلسطين. غزة .

محمد عادل ناولو. (2020). إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق. سوريا: دار سورية الفتاة.

مريم ايت بارة، ومحمد صاري. (2014). تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية. مجلة الباحث.

نور الدين مزياني. (بلا تاريخ). إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الاستراتيجيات والوسائل. 2016. جامعة 20 اوت 1955، الجزائر.

- كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

عبد الله بوزار وآخرون، (2025)، آليات التحوط من مخاطر سعر الصرف في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 175-182

● التركيز على آليات التحوط الخارجية، مع الاستبعاد الأدوات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية واستبدالها بالمشتقات المالية الإسلامية؛

● الاعتماد على تعهدات أحادية لشراء/ بيع بكل أساسي لتغطية مخاطر الصرف؛

● بشكل عام تثبت نتائج الدراسة الفرضية الأولى المتمثلة في "إمكانية قياس تقلبات أسعار العملة مقابل العملات الأجنبية لتحديد مخاطر سعر الصرف"؛ ونفي فرضية ان "على البنوك الإسلامية اتباع تقنيات التحوط الداخلية والخارجية موافقة للشريعة الإسلامية لمواجهة خطر الصرف".

5. خاتمة

في الختام، قدمت هذه الدراسة تحليلاً حول كيفية إدارة مخاطر أسعار الصرف في البنوك الإسلامية من خلال دراسة حالة بنك دبي الإسلامي. حيث تطرقت الدراسة لطبيعة ومصادر مخاطر سعر الصرف التي تواجهها البنوك التجارية بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص وتوضيح الآليات المتبعة في التحوط من سعر الصرف. كما تناولت الاعتبارات والتحديات الفريدة التي ينطوي عليها تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر.

اسفرت نتائج الدراسة عن أن لتقلبات أسعار الصرف أثر فعال على زيادة حدة الخطر الصرف في البنوك الإسلامية. و وجود علاقة طردية بين قيم الدولار الأمريكي ونتائج البنك، وأخرى عكسية مع اليورو والجنيه الإسترليني، حيث ركزت إدارة البنك في مواجهتها لمخاطر سعر الصرف على آليات التحوط الخارجية، مع الاستبعاد الأدوات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية، واستبدالها بالمشتقات المالية الإسلامية؛ بالاعتماد على تعهدات أحادية لشراء/ بيع بكل أساسي لتغطية مخاطر الصرف.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

- المصادر والمراجع

Ahmed.leyla. (2015). The effect of foreign exchange exposure on the financial performance of commercial banks in Kenya. International Journal of Scientific and Research Publications.

Jean, P. G. (1995). Change et Gestion du Risque de Change. Alger: édition Chihab.

Lacolare, V., & Christophe, B. (2010). Optimiser les risques de l'entreprise. Paris, France, : , Afnor.

LEGRAND, G., & HUBERT , M. (2002). technique du commerce international,. paris.

Peyrard, J. (1999). Gestion financière internationale. Paris, France.

R.Goldberg, S., & H.Godwin : , J. (1996). A six –step program for managing foreign exchange risk",. journal of corporate accounting and finance.

اعتصام جابر الشكرجي، و محمد علي ابراهيم العامري. (بلا تاريخ). إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي. 2013. جامعة بغداد